

بيان مقتضى التحقيق قضية ما مرّ

نتمّ التحقيق في المسألة - و هي كفاية التقليد و غير المعرفة و العلم في ما سمّوه بـ«اصول الدين» - ببيان امور:

١. انّ التمسك بالاجماع حتّى في بعض جزئيات المسألة باطل عقيم بعد ما فيه منع الصغرى و الكبرى. و المعتمد فيها الضروريات الظاهرة و النصوص الشرعية الدينية و ادراك العقل. كما ان ملاحظة الظروف القاهرة و ما هو جار و سار على الناس اجمعين من العناصر اللازم الالتفات في بيان الراى و القول المختار.

٢. من الذى لا يمكن انكارها لدخول الناس في دين الله و عدّهم المسلمين و اجراء احكام الاسلام عليهم الايمان و المعرفة بامور على وجه تسبّب منهما الاقرار و الشهادة. و لا أثر من ذكر غير الايمان و المعرفة كالظن و محض التقليد و نحوهما في النصوص عند افتراض امكان مثل الاولين، كما لا اثر للزوم وجود القدرة او اكتسابها على الاستدلال لاثبات شىء من الامور.

٣. ان التقليد و ان كان معناه «الخذ بقول الغير تعبدًا من غير اعتبار افادته العلم او الظن» و لكنه قد يفيد العلم و لا سيما بالنسبة الى عموم الناس و حينئذ تلحق الحالة الحاصلة منه بالعلم و الاطمئنان و المعرفة و عليه فالقول بعدم اعتبار التقليد في اصول الدين لعدم افادته العلم و ما هو عبرة في الاسلام اخصّ من المدعى و نتيجة ذلك: انّ التقليد ان كان مفيدا للعلم كاف لما هو معتبر في الدين، نعم ان الاعتبار ليس من جهة كونه تقليدا بل من ناحية كونه علما و معرفة و ان تسبّب ذلك من التقليد.

٤. من المقطوع به و الضروريات الظاهرة ان غير الاحكام من معارف الدين قسمان:

- قسم يعدّ من دعائم الدين و الاسلام^١ التي جرى على سنتهم اطلاق عنوان «اصول الدين» عليها!
 - و قسم لا يعدّ منها و ليس بمثابة الأولات كما في كثير من الموضوعات من احوال الملك و السماء و الخلق و الانسان و تفاصيل المعاد و القبر و اوصاف الرسل و تعدادهم و نسبهم و ما الى ذلك من الآلاف الموضوعات. و المعتبر الواجب في هذا القسم الذي فيه النجاه و عافية الدين و الدنيا و الآخرة و يدركه العقل بتاتا: الاقرار بالاجمال و ان لم يكن على تصور و فهم فيها.
- وكم كان من جهل، اصرار بعض الناس - و ان كان في سلك الخواص - على تعيين بعض الموضوعات على وجه خاصّ و رمي غيره بالبطلان و صاحبه بالكفر و الزندقة و الفسق و ... والعجب ان هذا السلوك الداني ابتلى (و يبتلى) به كثير من العوام و الخواص دائما. قال الله - عزّوجلّ - :

﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾^٢

نعم لزوم الاقرار اجمالا بهذه المعارف و المسائل و كفايته لا ينافيان مطلوبة البحث عنها في الجملة بعد منعهم - عليهم السلام - عن الخوض في بعضها الآخر. قال الامام ابوجعفر الباقر - عليه السلام - قال: «دعوا التفكر في الله فان التفكر في الله لا يزيد الا تيهًا؛ لان الله - تبارك و تعالى - لا تدركه الابصار و لا تبلغه الاخبار»^٣.

و قال - عليه السلام - ايضا: «اذكروا من عظمة الله ما شئتم و لا تذكروا ذاته فانكم لا تذكرون منه شيئا الا و هو اعظم منه»^٤.

و عنه - عليه السلام - : «كل ما ميزتموه باوهامكم في ادق معانيه مخلوق مصنوع مثلكم مردود اليكم».

٥. ان الفحص في النصوص يهدى الى ان لا قرار في بيان دعائم الاسلام و اصوله و تعداده و كفايته و ان كان قرار بالنسبة الى اصل بعض التعينات. على سبيل المثال: عند ما نهدي بالفحص في النصوص بكون المعرفة بالله - تعالى - و النبي - صلى الله عليه و آله - و الامام المنصوب من قبله من دعائم الاسلام فلا نهدي باكثر من كون اصل هذه الظاهرات من دعائم الاسلام و الدين و لا نهدي الى اكثر من ذلك.

١. كما في صحيحة ابي اليسع الآنف نقلها.

٢. سورة الكهف: ١٠٤.

٣. توحيد الصدوق، ص ٤٥٧.

٤. المصدر، ص ٤٥٥؛ لاحظ ايضا الكافي، ج ١، ص ١٣٧؛ و ...